

لغدٍ نحقق فيه الأفضل

وثيقة الاستراتيجية

أكتوبر 2020

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود (حفظه الله)

خادم الحرمين الشريفين



صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود (حفظه الله)

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء

رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي



المحتويات

5	ملخص تنفيذي	1.0
8	المشهد العالمي للبيانات والذكاء الاصطناعي	2.0
10	المشهد العام للمملكة وفرصه وتحدياته	3.0
16	رؤية البيانات والذكاء الاصطناعي ومقوماتها الاستراتيجية	4.0
17	4.1 الرؤية والتوجه الاستراتيجي للبيانات والذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية	
28	4.2 المستهدفات الاستراتيجية للبيانات والذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية	
29	خارطة العمل للمملكة العربية السعودية	5.0

1.0

ملخص تنفيذي

تعمل الدول على التحول من النماذج الاقتصادية التقليدية إلى نموذج اقتصادي قائم على المعرفة والتعلم، مستعينة بالتقنيات الحديثة، ومنها البيانات والذكاء الاصطناعي، والتي أحدثت تغييراً جذرياً في جميع القطاعات تقريباً. إذ تساهم البيانات والذكاء الاصطناعي في إحداث تحول هائل في ملامح العالم الذي نعيش فيه اليوم، بما في ذلك الأنشطة التجارية والقطاعات وحياة الإنسان نفسه. وأدى التزايد المستمر في حجم البيانات، والنمو الهائل في طاقة الحوسبة إلى ظهور اكتشافات واعدة وتطبيقات جديدة للبيانات والذكاء الاصطناعي في عالمنا.

1.0

لقد أصبحت البيانات أحد الموارد الهامة للدول، بل يسميها البعض “النفط الجديد” إبرازاً للفرص الهائلة المحتملة التي توفرها من منظور الكفاءة وتطوير حلول الذكاء الاصطناعي والخدمات العامة. إضافة إلى ذلك، تساهم مجموعة كبيرة من الفرص الناتجة عن البيانات في إيجاد قيمة مجتمعية ومالية كبيرة. وبالتالي، فإن الدول التي تنجح في زيادة الفرص المحققة من جمع البيانات ومعالجتها ودمجها في الحلول عالية القيمة تتمكن من تحقيق فوائد جمة على المدى القصير والبعيد.

أمام المملكة العربية السعودية دور محوري تؤديه في تطوير البيانات والذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال قيادة ركب التطورات التقنية، وليس مجرد الاكتفاء باستهلاكها والاستفادة منها.

تتسم المملكة العربية السعودية بعدة خصائص جذابة توفر لنا الأسس اللازمة لتحقيق النجاح المنشود. فنحن نمتلك قطاعات فريدة واسعة النطاق، وقوة محرّكة للاستثمار، وانفتاح كامل على القطاع التقني. فضلاً عن امتلاكنا بيئة مزدهرة لمنصات الاختبار في المدن الجديدة والذكاء مثل “نيوم”، وكذلك بنية تحتية فريدة للبيانات تدعمها منظومة مركزية. ونعمل في نفس الوقت على استضافة كبرى الفعاليات العالمية للبيانات والذكاء الاصطناعي. ولدعم هذه الجهود المتنوعة واسعة النطاق، أنشئت مؤخراً الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) لدعم وتعزيز جدول أعمال البيانات والذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية. ولتوحيد الجهود الوطنية والمبادرات الخاصة في البيانات والذكاء الاصطناعي ضمن توجه وطني لتحقيق الاستفادة المثلى، قامت سدايا بتطوير **الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي**.

إذ ستساعدنا هذه المنظومة على تحقيق رؤية الاستراتيجية الطموحة وهي “حيث نجعل أفضل ما في البيانات والذكاء الاصطناعي واقعاً”. وفي سبيل ذلك، سنستغل أفضل قدراتنا للاستثمار في هذا المجال.

1.0

نهدف إلى تحقيق هذه الرؤية الطموحة طويلة المدى من خلال نهج متعدد المراحل يركز على تنفيذ الأولويات الوطنية بحلول عام 2025، وبناء الأسس لتحقيق ميزة تنافسية في أهم المجالات المتخصصة بحلول عام 2030، لتصبح المملكة واحدة من أبرز الاقتصادات في استخدام وتصدير البيانات والذكاء الاصطناعي بعد عام 2030.

وبشكل أدق، يستند تحقيق هذه الرؤية على ستة مقومات رئيسية، والتي بمجرد تحقيقها بشكل كامل، ستحقق المملكة العربية السعودية ما يلي:

المقوّم الأول: الطموح

أن نرسّخ مكانة المملكة العربية السعودية كمركز عالمي يجعل أفضل ما في البيانات والذكاء الاصطناعي واقعاً. إذ نتطلع لأن نكون النواة لشبكة كبيرة من الشركاء على الصعيدين المحلي والعالمي

المقوّم الثاني: الكفاءات

أن تصبح المملكة موقداً مستداماً للكفاءات المحلية والقوى العاملة في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي

المقوّم الثالث: السياسات والأنظمة

أن تصبح المملكة الوجهة الأولى للأطراف الفاعلة في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال وضع سياسات جاذبة ومشجعة للأعمال وبيئة تنظيمية تحقق إمكاناتهم الكاملة

المقوّم الرابع: الاستثمار

أن تكون المملكة الوجهة الأفضل من حيث سهولة الاستثمار في الفرص الواعدة والمتميزة في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي

المقوّم الخامس: البحث والابتكار

أن تصبح المملكة منصة عالمية للأنشطة البحث والابتكار ذات الأولوية في مواضيع البيانات والذكاء الاصطناعي

المقوّم السادس: المنظومة

أن توفر بنية تحتية مبتكرة ومحفزة لتمكين تبني وإطلاق قدرات البيانات والذكاء الاصطناعي

2.0

المشهد العالمي للبيانات والذكاء الاصطناعي

منذ مشروع دارتموث للأبحاث الصيفية حول الذكاء الاصطناعي في عام 1956 حيث صاغ البروفيسور جون مكارتي مصطلح الذكاء الاصطناعي، كانت البيانات والذكاء الاصطناعي أحد المجالات الأساسية التي يركز عليها المتخصصون في المؤسسات الأكاديمية والمنظمات البحثية الحكومية والخاصة. غير أن السنوات الأخيرة شهدت تحولاً واسعاً في الاهتمام ليشمل الأطراف الفاعلة السياسية والجمهور العام والشركات الخاصة في جميع القطاعات تقريباً.

2.0

وقد ساهم اتجاهان رئيسيان في حدوث هذا التحول. أولهما، الاستخدام واسع النطاق للتطبيقات الرقمية من قبل عامة الناس، مثل معالجة اللغات الطبيعية، الذي أدى إلى إنشاء قدر هائل من البيانات الضرورية لتطوير الذكاء الاصطناعي. أما الاتجاه الثاني فهو التطورات السريعة في قدرات الحوسبة التي تتيح معالجة كميات أكبر من البيانات بشكل متزايد. وحدث هذا التطور بالتوازي مع التطورات الهامة في تعلم الآلة، وهو أحد فروع الذكاء الاصطناعي.

من المتوقع أن تصبح البيانات والذكاء الاصطناعي أحد العوامل الرئيسية للتنمية الاقتصادية، بل إنها بدأت بالفعل في إحداث تغيير جذري في العديد من القطاعات الاقتصادية. ورغم أن حلول الذكاء الاصطناعي توفر قدراً هائلاً من الفرص (مثل إدارة الأزمات و السلامة على الطرق، و إدارة استهلاك الطاقة)، إلا أنه تكتنفها بعض التحديات (مثل حماية البيانات والأتمتة والأمن السيبراني).

ولكي تستفيد المجتمعات من الفرص التي توفرها البيانات والذكاء الاصطناعي ومواجهة ما ينشأ عنها من تحديات وتهديدات، تعكف الحكومات على وضع الآليات اللازمة لدعم وتنظيم البيانات والذكاء الاصطناعي. ففي الوقت الحالي، يوجد حوالي 50 حكومة إما وضعت أو تعمل على وضع استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي في السنتين أو الثلاث سنوات الماضية.

وتعد استراتيجيات البيانات المفتوحة ومشاركة البيانات من أهم القضايا المركزية التي من المتوقع أن تتخذ الحكومات إجراءات بشأنها؛ فنجد أن الدول تتبنى نهجاً مختلفة في جمع البيانات وتوليدها ومعالجتها، حتى أنها خطت خطوات كبيرة في إتاحة البيانات، بدءاً بإصدارات البيانات المحدودة إلى البيانات المفتوحة افتراضياً. وبوجود كميات كبيرة من البيانات المتاحة للجهات العامة والخاصة، يمكن للباحثين والأكاديميين تحقيق مزايا اقتصادية مهمة، وزيادة مشاركة المواطنين، وتوفير بيئة جاذبة للمستثمرين، والعمل على تسريع الابتكار، فعلى سبيل المثال، يمكن أن تساهم البيانات التي تتيحها البلديات في دعم الحكومة المحلية في وضع السياسات واستحداث خدمات عامة تراعي فيها احتياجات سكانها.

3.0

المشهد العام للمملكة وفرصه وتحدياته

وبصفتها المملكة عضواً في مجموعة العشرين، من الضروري أن تساهم المملكة وتستفيد أيضاً من الفرص الهائلة التي توفرها البيانات والذكاء الاصطناعي في جهود التنمية والتطوير. إن تطلعات المملكة لتصبح طرفاً فاعلاً رئيسياً على الساحة العالمية في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي يتطلب استثمارات كبيرة ومهارات عالية وإجراءات تنظيمية لإنشاء منظومة محلية وتمكين تطويرها.

3.0

إننا نرسم ملامح عصرٍ جديداً لجيلنا والعديد من الأجيال القادمة. وندرك تماماً أن البيانات هي نبط القرن الحادي والعشرين، ولذلك وضعنا لممكتنا رؤية واضحة للارتقاء بها إلى مصاف الاقتصادات العالمية الرائدة القائمة على الذكاء الاصطناعي. وفي الواقع، يتطلب التحول واسع النطاق الذي تشهده المملكة في ظل رؤية 2030 تكاملاً سريعاً للقدرة التقنية الأكثر تطوراً بهدف تسريع عملية التحول. ولتحقيق هذه الرؤية بكفاءة، نحتاج إلى اتخاذ القرارات الصحيحة القائمة على البيانات، وهذا يتطلب الكثير من البيانات المفيدة، والقوة الكاملة لإطلاق واستخلاص أكبر عدد ممكن من الرؤى المعقدة من البيانات، وهنا يأتي دور الذكاء الاصطناعي.

لطالما كانت المملكة العربية السعودية إحدى القوى المحركة في منطقة الشرق الأوسط. كما تتمتع المملكة بالعديد من المزايا الإستراتيجية الفريدة، ومن أهمها:

قطاعات فريدة ضخمة، وقوة محركة للاستثمار

قطاعات فريدة ضخمة، وقوة استثمارية ذات انفتاح على التقنيات الحديثة متمثلة في صندوق الاستثمارات العامة وصندوق الرؤية

برامج تحول واسعة النطاق

القيادة العليا للمملكة ملتزمة بإحداث تغيير ملموس واعتماد أحدث التقنيات.

مجتمع فتيّ وحيوي:

60% من سكان المملكة تقل أعمارهم عن 30 عاماً ويمثلون أحد ركائز الاقتصاد الرقمي

بيئة مزدهرة لمنصات الاختبار في المدن الجديدة والذكية

انتشار المدن الجديدة والذكية مثل نيوم سيوفر فرصاً لاستكشاف واختبار العديد من الجوانب الجديدة في البيانات والذكاء الاصطناعي

3.0

منظومة مركزية فريدة من نوعها

مصدر واحد لجميع البيانات الحكومية، ومنصة سحابية مدارة مركزياً لجميع الجهات الحكومية، ومنصة للتحليلات على مستوى الحكومة بأكملها، ومنصة للذكاء الاصطناعي

نموذج حوكمة وطني قوي للبيانات والذكاء الاصطناعي

تأسست الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي لقيادة جدول الأعمال الوطني للبيانات والذكاء الاصطناعي وتمتلك صلاحيات قوية من خلال تبعيتها الإدارية والتنظيمية إلى أعلى سلطة في المملكة مباشرةً. جدير بالذكر أن القليل جداً من الجهات المماثلة في جميع أنحاء العالم قد مُنحت هذا القدر من الصلاحية

قلب العالمين العربي والإسلامي

مكانة خاصة بين العالم الإسلامي، وتستقبل أكثر من 15 مليون معتمر وحاج سنوياً، وحوالي 420 مليون متحدث باللغة العربية في جميع أنحاء العالم

الفعاليات العالمية للبيانات والذكاء الاصطناعي

شبكة عالمية واسعة من خلال الفعاليات القادمة التي ستقام في المملكة. على سبيل المثال، سوف تستضيف المملكة القمة العالمية للذكاء الاصطناعي في عام 2020، والتي ستكون منتدى فريداً من نوعه لقادة الفكر وصناع القرار والمبتكرين من حول العالم لعرض ومناقشة وصياغة جدول الأعمال المستقبلي للذكاء الاصطناعي لكل من الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية، بهدف تعزيز الأثر الإيجابي للبيانات والذكاء الاصطناعي



زخم التحول

برامج تحول واسعة النطاق وعزم قوي من القيادة العليا للتغيير واعتماد أحدث التقنيات



مجتمع فتيّ وحيوي

60% من السكان تقل أعمارهم عن 30 عاماً ويستخدمون التقنيات الحديثة



قطاعات واستثمارات واسعة

قطاعات فريدة كبيرة الحجم (مثل الطاقة) وقوة محركة للاستثمار منفتحة على القطاع التقني (مثل صندوق الاستثمارات العامة، وصندوق الرؤية)



قلب العالم الإسلامي والعربي

وجهة متميزة تستقبل أكثر من 15 مليون معتمر وحاج سنوياً وحوالي 420 مليون متحدث باللغة العربية في جميع أنحاء العالم



بيئة مزدهرة لمنصات الاختبار

مدينة نيوم الذكية وغيرها من المشاريع والمبادرات الكبرى (مثل مشروع القدية، مبادرة الثورة الصناعية الرابعة التابعة لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية)



الفعاليات العالمية للبيانات والذكاء الاصطناعي

فعاليات من شأنها وضع المملكة على الساحة العالمية باعتبارها محفزاً لجدول الأعمال العالمي للبيانات والذكاء الاصطناعي



نموذج حوكمة وطني قوي للبيانات

والذكاء الاصطناعي تأسيس الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي بهدف دعم وتنفيذ جدول أعمال البيانات والذكاء الاصطناعي في المملكة



بني تحتية فريدة للبيانات

منظومة مركزية فريدة (مثل بنك البيانات الوطني، وخدمات السحابة الحكومية، والتحليلات الحكومية، ومنصة الذكاء الاصطناعي)

3.0

تم تأسيس الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي لرسم جدول الأعمال الوطني للبيانات والذكاء الاصطناعي للمملكة، وتنسيق تنفيذ جدول الأعمال هذا على مستوى الحكومة، والإشراف على تنفيذ جدول الأعمال عبر الجهات التابعة لها، وهي مركز المعلومات الوطني، ومكتب إدارة البيانات الوطنية، والمركز الوطني للذكاء الاصطناعي.

وفي هذا السياق، تم إطلاق العديد من المبادرات الرئيسية بواسطة كيانات مختلفة:

يُعد مركز المعلومات الوطني بمثابة بنك البيانات الوطني الذي يستضيف جميع البيانات الحكومية، ويكون المصدر الرئيسي للرؤى المعمقة الحكومية باستخدام قوة الذكاء الاصطناعي. وداخل المركز، تم إنشاء منصة "استشراف" لإعداد هذه الرؤى المعمقة للمركز. وتستخدم المنصة البيانات الحكومية لدعم عملية اتخاذ القرار، ويشرف على عملها فرق متعددة التخصصات من أجل تحسين قيمة الرؤى المستخلصة، وتناول الأولويات الرئيسية لمتخذي القرار، وتحسين حياة المواطن من خلال تحسين وتطوير الخدمات الحكومية.

تم تكليف مكتب إدارة البيانات الوطنية بإدارة كل ما يتعلق بالبيانات الوطنية بوصفها أحد الأصول الرقمية، كما أن المكتب مسؤول عن وضع المعايير والسياسات واللوائح التنظيمية ومراقبة الامتثال لها. وفيما يتعلق بالسياسات واللوائح التنظيمية، يعكف المكتب على وضع عدد من الأطر التنظيمية، بما في ذلك مواضيع مثل خصوصية البيانات وحرية المعلومات. وعلى وجه الخصوص، حددت المملكة البيانات المفتوحة هدفاً ذا أولوية، وبدأت الحكومة بالفعل في الاستثمار في منصات البيانات المفتوحة.

تم تكليف المركز الوطني للذكاء الاصطناعي بتنفيذ استراتيجية الذكاء الاصطناعي، وتنسيق أبحاث الذكاء الاصطناعي التي تركز على الابتكارات في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي، وتطوير حلول الذكاء الاصطناعي، وبناء الخبرات في مجال الذكاء الاصطناعي.

3.0

كخطوة أولى لتنمية مهارات وكفاءات الذكاء الاصطناعي، تم اختيار عدد من المدارس الأهلية لتدريس وحدات حول الذكاء الاصطناعي في مناهجها الدراسية. بينما وضعت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات برامج تدريبية تركز على تعلم الآلة لإدخالها في مناهج وزارة التعليم. كما تم تقديم عدد من البرامج والدورات التدريبية في مجال العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات لتعزيز مهارات الذكاء الاصطناعي والتقنيات. بالإضافة إلى ذلك، يوجد في المملكة حالياً العديد من معسكرات الذكاء الاصطناعي. علاوةً على ذلك، تم إنشاء مركز الدراسات المتقدمة في الذكاء الاصطناعي "ذكاء" لدعم أنشطة البحث والابتكار. وفي موازاة ذلك، أنشأت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية مركز تحليلات البيانات والذكاء الاصطناعي لتوفير أفضل بيئة للأبحاث.

يظهر التزام المملكة إزاء البيانات والذكاء الاصطناعي أيضاً من خلال الاستثمارات الضخمة في التقنيات التي تعتمد على البيانات والذكاء الاصطناعي، لعل أبرزها قيام حكومة المملكة بضح استثمارات بمليارات الدولارات في شركة تسلا وأوبر ومجموعة سوفت بانك ومجموعة فيرجن. بالإضافة إلى ذلك، تسعى وزارة الاستثمار إلى استقطاب شركات الذكاء الاصطناعي الأجنبية لبدء الاستثمار والعمل في المملكة العربية السعودية.

وأخيراً، تهدف العديد من مشاريع رؤية 2030 إلى تعزيز الاستفادة من البيانات والذكاء الاصطناعي. فمثلاً، تسعى نيوم إلى تسخير قوة البيانات والذكاء الاصطناعي ودمجها بسلسلة في كل جانب من جوانب حياة المواطن. كما تستعد المملكة لاستضافة قمة الذكاء الاصطناعي العالمية التي تستكشف بجرأة جميع جوانب الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك تأثيره على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتحديات التي تواجه المجتمع العالمي.



4.0

رؤية البيانات والذكاء
الاصطناعي وأهدافها
الاستراتيجية

الرؤية والتوجه الاستراتيجي للبيانات والذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية

الرؤية السعودية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي

بيئة جاذبة، وبنية تحتية عالمية المستوى، ومنظومة للتجريب، وحوكمة للبيانات، ومجموعات بيانات مميزة

تطوير وابتكار وتبني تقنيات البيانات والذكاء الاصطناعي في جميع أنحاء المملكة

حيث نجعل أفضل ما في البيانات والذكاء الاصطناعي واقعاً

تطبيقات مبتكرة ومستدامة ومفيدة وأخلاقية خاصة بالبيانات والذكاء الاصطناعي

4.1

الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي هي استراتيجية طويلة المدى جزء لا يتجزأ من رحلة التحول التي تمر بها المملكة. وبالتالي، فإن تطوير المدن الكبرى، والإصلاحات غير المسبوقة التي قامت بها الحكومة في قطاع التعليم، بالإضافة إلى ظهور قطاعات جديدة مثل السياحة، جميعها تتطلب حشد القدرات والمهارات والاستثمارات التقنية الأكثر تطوراً. إن الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية تسعى لتحقيق تطلعات رؤية 2030 وتهدف إلى توسيع نطاق تطبيقات البيانات والذكاء الاصطناعي وبناء الأسس لاقتصاد قوي، ما سيمكّننا في نهاية المطاف من أن نصبح مستخدمين ومصدرين لمنتجات وخدمات البيانات والذكاء الاصطناعي.

وتحقيقاً لهذا الطموح، سنستفيد بشكل كامل من دعم قيادة المملكة والاستثمارات الحكومية الضخمة التي توفر فرصاً هائلة للاختبار وتجريب هذه التقنيات. سنعمل أيضاً على بناء قوة عاملة محلية متخصصة في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي على مستويات مختلفة، وإيجاد بيئة تنظيمية واستثمارية جذابة للاستثمار المحلي والأجنبي، وتعزيز جهود البحث والابتكار على أعلى مستوى، بالإضافة إلى بناء منظومة محلية تنافسية وتمكينها من خلال الشراكات والشبكات الدولية.

وسوف نركز في جميع المبادرات التي سنطلقها على تطبيق واتباع أفضل معايير الاستدامة والأخلاقيات. أن تصبح المملكة مكاناً "حيث نجعل أفضل ما في البيانات والذكاء الاصطناعي واقعاً" ليس هدفاً مقتصرًا على الحكومة فحسب، بل هو طموح اجتماعي يتطلب تضامناً من جميع الأطراف ذات العلاقة (الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والمتخصصين والقوى العاملة وعامة الناس) للمساهمة في نجاحه.

4.1



يتطلب ذلك تطبيق نهج متعدد المراحل لمراعاة تعدد محاور الاستراتيجية. وسنركز في البداية على معالجة أولوياتنا الوطنية وبناء الأسس للميزة التنافسية في المجالات المتخصصة الرئيسية بحلول عام 2030 م، لتصبح المملكة في نهاية المطاف واحدة من الاقتصادات الرائدة في استخدام البيانات والذكاء الاصطناعي وتصديرها بعد عام 2030 م.

4.1

ونتيجة لذلك، ستركز هذه الاستراتيجية على المرحلة الأولى: تركز المرحلة الأولى على زيادة حالات استخدام البيانات والذكاء الاصطناعي إلى أقصى حد ممكن لتحقيق الأهداف المحددة في رؤية 2030 والتحول المطلوب، والتركيز على المجالات الرئيسية والمواضيع المتخصصة للعمل على الساحة الدولية. ويشمل ذلك:

- دعم البيانات والمهارات داخل كل من الحكومة والقطاع الخاص استعداداً للطلب المتزايد في سوق العمل
 - تعزيز البيئة التنظيمية لتمكين إنشاء منظومة محلية فعالة
 - وضع خطط البيانات والذكاء الاصطناعي لقطاعات محددة
 - تعزيز اعتماد معايير وسياسات إدارة البيانات على مستوى الجهات الحكومية لجمع البيانات بتنسيقات قابلة للقراءة والاستخدام
 - بناء منظومة محلية ديناميكية وسليمة للشركات الناشئة في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي. ويتطلب ذلك دعماً حكومياً مثل إنشاء بيئة تنظيمية مواتية، وتسهيلات ائتمانية، وبرامج وتدريبية
 - بناء كفاءات محلية مؤهلة تأهيلاً عالياً لتلبية احتياجات السوق السعودي
 - استقطاب استثمارات خاصة ودولية مستدامة إلى السوق السعودي
 - الارتقاء بقدرات البيانات والذكاء الاصطناعي وجودتها ونتائجها استغلالها تجارياً، وإنشاء منصات اختبار في المدن الجديدة والذكاء
- وسيسمح البناء على المرحلة الأولى بوضع الأسس الرئيسية لاستراتيجية جديدة بعد عام 2030 يمكن أن تهدف إلى إيجاد قطاع للبيانات والذكاء الاصطناعي قادر على المنافسة على المسرح العالمي.

4.1

تتجسد رؤيتنا في ستة مقومات استراتيجية رئيسية:

المقوم الأول:

ترسيخ موقع المملكة كمركز عالمي لتمكين أفضل تقنيات البيانات والذكاء الاصطناعي

تتطلب رؤية المملكة للتحول إلى مركز دولي وإقليمي للأنشطة البيانات والذكاء الاصطناعي، تواجداً قوياً على الساحة العالمية للبيانات والذكاء الاصطناعي من خلال المساهمات المتاحة للجميع. وبالتالي، نعتكف على وضع خطة شاملة لمساهمات المملكة في مبادرات وفعاليات البيانات والذكاء الاصطناعي محلياً وعالمياً. في الواقع، نخطط لاستضافة أول قمة عالمية للذكاء الاصطناعي في المملكة، وستكون هذه القمة السنوية منصة فريدة من نوعها لقادة الفكر وصناع القرار والمبتكرين من حول العالم لعرض ومناقشة وصياغة جدول الأعمال المستقبلي للذكاء الاصطناعي لكل من الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية، بهدف تعزيز الأثر الإيجابي للذكاء الاصطناعي على البشرية بأكملها.

المقوم الثاني:

تطوير القوى العاملة في المملكة ببناء مورد مستدام للكفاءات المحلية في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي

يؤدي انتشار تقنيات البيانات والذكاء الاصطناعي إلى تغيير ملامح أسواق العمل على مستوى العالم. وبالتالي، سيتعين على معظم القطاعات التكيف من أجل تحقيق أقصى قدر من الفوائد التي يجلبها هذا التحول. وكلما أسرعنا في دمج البيانات والذكاء الاصطناعي في نظامنا التعليمي والبرامج التدريبية المهنية وكذلك المعرفة العامة، كلما زادت المزايا التي سنكتسبها من حيث التوظيف والإنتاج والابتكار.

أما بالنسبة لمعظم الدول التي تمر بمرحلة التحول نحو البيانات والذكاء الاصطناعي، فإن المملكة، وبرغم خطتها الطموحة لتطوير قطاع البيانات والذكاء الاصطناعي، ستواجه نقصاً في المهارات. تتنافس معظم الحكومات وشركات القطاع الخاص على مستوى العالم على استقطاب علماء البيانات ومهندسي البيانات والمبرمجين والعديد من المهن اللازمة لبناء قدرات البيانات والذكاء الاصطناعي. وتبذل نفس الأطراف الفاعلة جهوداً كبيرة لاستقطاب الكفاءات من الخارج ولكنها تستثمر أيضاً في تطوير قواها العاملة الخاصة. ورغم أن هذه الاستراتيجية تهدف إلى استقطاب الكفاءات الأجنبية من خلال تسهيل إجراءات التعاقدات، فمن المهم أن تركز المملكة أيضاً على تنمية الكفاءات المحلية بشكل مستدام وتوفير الحوافز اللازمة لهم للبقاء في المملكة. ويستلزم تطوير الكفاءات المحلية التركيز على ثلاثة فئات من القوى العاملة:

4.1

- خبراء البيانات والذكاء الاصطناعي: المتخصصون الذين يركزون على أنشطة الابتكار
- متخصصو البيانات والذكاء الاصطناعي: خريجو هذا المجال الذين يمكنهم المساهمة في تطويره
- القوى العاملة العامة: القوى العاملة غير المتخصصة بالضرورة في مواضيع البيانات والذكاء الاصطناعي ولكن ينبغي تعزيز مهاراتها الأساسية في هذا المجال

بالنسبة للفئات الثلاثة، ينبغي بذل جهود منسقة لبناء القوى العاملة المحلية. وفي إطار هذه الاستراتيجية، نهدف إلى إنشاء مسارات تعليمية في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي من مرحلة الروضة حتى الصف الثالث ثانوي والمرحلة الجامعية، والتي يؤدي بعضها إلى مسارات متخصصة مدعومة بمنح تعليمية وتدريب مهني. كما نسعى أيضاً إلى تعزيز تعاوننا مع المؤسسات الأكاديمية وإنشاء تطوير برنامج اعتماد لتقدير جهود المتخصصين المهتمين بتطوير مهارات البيانات والذكاء الاصطناعي.

المقوّم الثالث:

بناء البيئة التشريعية الأكثر تشجيعاً للشركات والمواهب المتخصصة بالبيانات والذكاء الاصطناعي

هدفنا هو وضع أطر تنظيمية وبرامج حوافز جاذبة ومرنة ومستقرة لاستقطاب الشركات والمستثمرين والكفاءات. ستركز اللوائح أيضاً على وضع أطر ومعايير لسياسات البيانات والذكاء الاصطناعي، بما في ذلك الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي. وستساهم هذه السياسات في تحديد التوجه لأهم الأطراف ذات العلاقة، وإضفاء اليقين على أنشطة البيانات والذكاء الاصطناعي.

وكجزء من توفير إطار تنظيمي جذاب لاستثمارات وشركات البيانات والذكاء الاصطناعي، نهدف إلى امتلاك إطار عمل قوي لتعزيز ودعم التطوير الأخلاقي للأبحاث وحلول البيانات والذكاء الاصطناعي. وسيوفر هذا الإطار الإرشادات اللازمة لوضع معايير حماية البيانات والخصوصية في المملكة، الأمر الذي سيعود بالفائدة على كل من المجتمع السعودي والشركات والمستثمرين الذين يحتاجون إلى إطار تنظيمي مستقر للعمل في المملكة.

4.1

بالإضافة إلى ذلك، يُعدّ إنشاء البيانات المفتوحة والوصول إليها أحد الأصول الحيوية التي ستعتمد عليها أي منظومة قوية للبيانات والذكاء الاصطناعي. ويتيح فتح البيانات الحكومية فرصاً كبيرة لمؤسسات القطاعين العام والخاص وكذلك الأفراد، ما من شأنه أن يساهم في إيجاد بيئة جاذبة للشركات الناشئة، وتوفير الشفافية حول عملية وضع السياسات واتخاذ القرار، ودفع عجلة النمو الاقتصادي والابتكار. لذا، يتمثل طموحنا في تطبيق مبدأ "نشر البيانات المفتوحة افتراضياً"، ما يعني أن جميع البيانات الحكومية ينبغي نشرها طالما أنها لا تعرض الأمن وحماية البيانات والخصوصية للخطر.

ومع ذلك، تتطلب هذه المبادرة إطاراً تنظيمياً قوياً لوضع معايير عالية فيما يخص حماية البيانات والخصوصية، بما يتوافق مع نهجنا الأخلاقي لتطوير قطاع البيانات في المملكة. ومن شأن القيام بذلك أن يحدد إطار العمل الذي ستمكن من خلاله المؤسسات الحكومية والخاصة من الاستفادة من الفرص التي توفرها لنا البيانات. وسيتضمن الإطار التنظيمي المواصفات الخاصة بجمع البيانات وتصنيفها وتبادلها وسياسة البيانات المفتوحة ومبادئ حرية المعلومات.

ولتحقيق ذلك، سوف نتعاون مع كافة أجهزة الدولة لضمان جمع البيانات بتنسيقات قابلة للقراءة، ثم نبدأ في نشر مجموعات البيانات الأكثر دقة وشمولاً، لنبدأ بنشر البيانات المفتوحة افتراضياً في جميع الجهات الحكومية بعد عام 2025. ويوضح ذلك جهودنا لتسهيل الوصول إلى البيانات العامة أمام المؤسسات التي تساهم في تطوير القطاع. وتبدأ هذه العملية بجمع البيانات باستخدام تنسيق موحد، يليها نشر مجموعات البيانات الأولية من جهات حكومية محددة (الوزارات أو الهيئات أو غيرها)، لتقييم مستوى الاعتماد في الجهات المهمة. سيتم تنفيذ هذه المرحلة الأولية المكونة من خطوتين خلال الفترة من 2020 إلى 2025 قبل الانتقال إلى توسيع نطاق برنامج "البيانات المفتوحة افتراضياً" على مستوى الحكومة بأكملها بدءاً من عام 2025 فصاعداً.

4.1



التوسع والتميز

إطلاق نهج البيانات المفتوحة تلقائياً على مستوى الحكومة



الاعتماد

نشر المزيد من مجموعات البيانات من عدد من الوزارات المختارة، وتوفير مجموعات البيانات الأكثر تقييداً بالوقت والأكثر شمولاً



الإطلاق

إطلاق سياسة البيانات المفتوحة على مستوى الحكومة والتأكد من إمكانية الحصول على البيانات بشكل مقروء

بالتعاون مع المكتب الوطني لإدارة البيانات والجهات المنظمة للقطاع

← 2025+ ← 2025-2020 →

التطلع إلى اتباع سياسة البيانات المفتوحة بشكل افتراضي

تمكين الجهات ذات الصلة من تحقيق التطور المنشود، وتشكيل الفرق اللازمة، وإنفاذ اللوائح التنظيمية

تبذل المملكة جهوداً شاملةً في إطار رؤية 2030 لتعزيز ممارسة أنشطة الأعمال في المملكة. وهدفنا في ظل هذه الاستراتيجية هو التأكد من أن طموحات تنمية القطاع الخاص ستعود بالفائدة أيضاً على قطاع البيانات والذكاء الاصطناعي. لذلك، سنقوم بتصميم حزمة من الحوافز تهدف إلى استقطاب الشركات الأجنبية وتسهيل إنشاء الشركات المحلية في قطاع البيانات والذكاء الاصطناعي، ما من شأنه تشجيع الشركات الأجنبية على الاستثمار في المملكة وتسهيل نقل المعرفة لتمكين الشركات المحلية.

4.1

المقوّم الرابع:

جذب التمويل الفعال والمستقر للفرص الاستثمارية المتميزة في البيانات والذكاء الاصطناعي

هدفنا هو تحفيز وتمكين المستثمرين المحليين والدوليين من تحديد وتمويل فرص الاستثمار المتاحة في قطاع البيانات والذكاء الاصطناعي في المملكة. وفي سبيل ذلك، سنعمل على إنشاء الصناديق المستهدفة وبرامج دعم المستثمرين لاستقطاب وتوجيه الاستثمارات المحلية والأجنبية في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي.

يحتاج قطاع البيانات والذكاء الاصطناعي في المملكة استثمارات كبيرة لتحقيق النمو المنشود. ويمكن تشجيع هذه الاستثمارات من خلال صندوق يقدم حوافز محددة من خلال المساعدة على تقليل المخاطر أو دعم الإيرادات. وبالتالي، نخطط لإنشاء صندوق وآليات مالية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات المحلية في مجالات البيانات والذكاء الاصطناعي ذات الأولوية. سوف نستثمر في أحدث تطبيقات البيانات والذكاء الاصطناعي ذات الصلة بسوق المملكة العربية السعودية، وفي التقنيات الواعدة الجديدة لتكون أصحاب الخطوة الأولى في هذا المجال.

نخطط أيضاً لوضع برنامج دعم للمستثمرين يقدم خدمات متخصصة مثل تقييم الاستثمار ووضع خطط الأعمال. وتستدعي الوتيرة السريعة للابتكارات التقنية في قطاع البيانات والذكاء الاصطناعي الحاجة إلى مواكبة هذه التطورات أولاً بأول. وبالتالي، سيوفر دعمنا التوجيه لكل من المستثمرين الأجانب والمحليين حول المنظومة السعودية من منظور التسهيلات المالية المحلية والإطار التنظيمي وكذلك منظومة الأعمال (الشركات الناشئة الواعدة، والمشاريع الرئيسية، والمبادرات المقررة).

4.1

المقوّم الخامس:

تمكين أفضل المؤسسات البحثية المتخصصة في البيانات والذكاء الاصطناعي لقيادة الابتكار وتعزيز الأثر

يُعَدّ توفير بيئة مواتية للابتكار عنصراً مهماً لاستكشاف البيانات والذكاء الاصطناعي. هدفنا هو الارتقاء بقدرات البحث والابتكار في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي كمّاً ونوعاً، بما في ذلك الباحثين والمعدات والمواضيع وأدوات التسويق والترويج، تزامناً مع توسيع القدرات في مجالات جديدة في البيانات والذكاء الاصطناعي.

تتمتع المملكة بمقومات فريدة من نوعها للابتكار، حيث تشهد حالياً العديد من المشاريع الكبرى التي تمثل التقنيات الحديثة فيها أحد أهم الأولويات. وسيشكل انتشار هذه المدن الجديدة والذكية أفضل بيئة للاستخدام الجديد والمبتكر للبيانات والذكاء الاصطناعي. وستصبح هذه المدن منصات اختبار للاستخدام المبتكر للذكاء الاصطناعي في مجالات متعددة مثل السياسات واللوائح التنظيمية والخوارزميات وتطوير التطبيقات. نسعى إلى تطوير تجمعات ومراكز متخصصة تركز على توفير بيئة تعاونية متطورة للباحثين لاستكشاف أحدث إمكانيات البيانات والذكاء الاصطناعي. ونتيجة لذلك، من المتوقع ألا تركز جهود الابتكار والبحث على التطوير التقني فحسب، بل أيضاً على السياسات واللوائح التنظيمية المتعلقة بالبيانات والذكاء الاصطناعي، ووضع الأطر الأخلاقية، ودمج الحلول المدعومة بالذكاء الاصطناعي في تصميم المدن الكبرى.

سنركز أيضاً على توسيع قدرات البحث والابتكار الحالية في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي. ونتيجة لذلك، نهدف إلى زيادة عدد أوراق البحث والابتكار عالية الجودة لتحديد أكثر المبادرات الواعدة والمساهمة في تقدم هذا القطاع على مستوى العالم. وسيطلب ذلك تعاوناً وثيقاً مع المؤسسات الأكاديمية الدولية والمحلية.

4.1

المقوّم السادس:

تحفيز تبني تقنيات البيانات والذكاء الاصطناعي من خلال المنظومة الأكثر تعاوناً وتطلعاً

يُعزى أحد عوامل النجاح الرئيسية لاستراتيجيات البيانات والذكاء الاصطناعي إلى اعتماد الحلول المبتكرة التي تتيحها البيانات والذكاء الاصطناعي، على مستوى القطاعين العام والخاص، وكذلك الأفراد. ويُعد تطوير بنية تحتية رقمية قوية يكون المطورون قادرين على استخدامها عنصراً في غاية الأهمية.

ويُعدّ نشر الوعي العام بالأنشطة الجارية أمراً أساسياً لضمان تعريف المواطنين بالفوائد الناتجة عن الانتشار السريع لعدد كبير من التطبيقات العملية للبيانات والذكاء الاصطناعي.

بالإضافة إلى العمل على اعتماد الحلول ونشر الوعي، سوف نضع أيضاً خطط البيانات والذكاء الاصطناعي الخاصة بقطاعات محددة، والتي سيتم تحديدها بناءً على مستوى النضج الرقمي الحالي لكل قطاع، ومدى توافقها مع أهداف رؤية 2030، والتأثير المتوقع للبيانات والذكاء الاصطناعي. ورغم أن جميع القطاعات سوف تشهد قدراً من التحول هنا وهناك، إلا أن بعض القطاعات سوف تشهد تحولات جذرية بسبب البيانات والذكاء الاصطناعي.

ومن أجل تعزيز اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي واستخدامها على مستوى المملكة، من المهم إتاحة الفرصة للأفراد وللشركات الجديدة للوصول إلى منصات قائمة ومتطورة للبيانات والذكاء الاصطناعي. وسوف نقوم شراكات تركز على القطاعات في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي، ونوفر منصات للبيانات والذكاء الاصطناعي على مستوى المملكة من خلال الشراكات مع الشركات الكبرى التي لديها منصات قوية ومتطورة. وتتمثل أهم عوامل تحقيق النطاق المنشود في تعزيز التعاون الوثيق داخل المنظومة لتشمل جميع الأطراف ذات العلاقة الرئيسية مثل الحكومة والشركات والمؤسسات الأكاديمية والمؤسسات المالية وعامة الناس لتطوير الروابط الضرورية.

4.2

المستهدفات الاستراتيجية للبيانات والذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية

أبرز النقاط المستخلصة من الاستراتيجية:

سنعمد خلال مرحلة لتنفيذ إلى اعتماد مجموعة واسعة من مؤشرات الأداء الرئيسية لقياس التقدم المحرز، وتتبع التنفيذ على مستوى المقومات الستة أدناه، ونسعى بحلول 2030 م إلى:

- ▶ تدريب نحو **40%** من إجمالي القوى العاملة على المهارات الأساسية لمحو أمية البيانات والذكاء الاصطناعي
 - ▶ توفير نحو **15 ألف** متخصص في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي من القوى العاملة
 - ▶ توفير نحو **5 آلاف** خبير في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي
 - ▶ الانضمام إلى قائمة **أفضل 10 دول** في مؤشر البيانات المفتوحة
 - ▶ تحقيق **تقدم كبير** في الجوانب التشريعية
 - ▶ استقطاب استثمار أجنبي مباشر في البيانات والذكاء الاصطناعي في المملكة بقيمة تصل إلى نحو **30 مليار ريال سعودي**
 - ▶ إقامة استثمارات محلية في البيانات والذكاء الاصطناعي تصل إلى **45 مليار ريال سعودي**
 - ▶ الانضمام إلى قائمة **أعلى 20 دولة** في منشورات البيانات والذكاء الاصطناعي المحكمة
 - ▶ تحفيز نحو **300 شركة** ناشئة في البيانات والذكاء الاصطناعي
- لتحقيق رؤيتنا للبيانات والذكاء الاصطناعي وإنجاز أهدافها، نحتاج إلى تصميم أولويات قابلة للتنفيذ من أجل توجيه المبادرات المؤسسية وكذلك توجيه الجهود السياسية والتنظيمية والاستثمارية ومشاركة الأطراف ذات العلاقة اللازمة لتكون المملكة مكاناً حيث أفضل ما في البيانات والذكاء الاصطناعي واقعاً.

5.0

خارطة العمل للمملكة العربية السعودية

إن طموحنا لجعل المملكة مكاناً حيث أفضل ما في البيانات والذكاء الاصطناعي واقعاً يتوافق مع أولوياتنا الوطنية في إطار رؤية 2030. وبينما تشهد المملكة تحولاً غير مسبوق على كافة الأصعدة، فإننا نهدف إلى تعظيم الفوائد التي توفرها البيانات والذكاء الاصطناعي لدعم هذا التحول وتسريعه. ونرغب في ضمان استمرارية مساعيها طوال تصميم وتنفيذ المراحل المختلفة لاستراتيجيتنا من خلال التركيز على ستة محاور شاملة هي: الطموح، والمهارات، والسياسات واللوائح التنظيمية، والاستثمار، والبحث والابتكار، ومنظومة البيانات والذكاء الاصطناعي. ونستهدف من خلال هذه المحاور الستة دعم المراحل الأربعة التي نخطط لتنفيذها وهي: صياغة الاستراتيجية، وتفعيل المبادرات، والتوسع في التنفيذ، وتسريع التنفيذ.



المبادرات

- الطموح:** مبادرات وفعاليات عالمية في البيانات والذكاء الاصطناعي
- الكفاءات:** زيادة الوعي بعلم البيانات والذكاء الاصطناعي وبناء قاعدة من متخصصي وخبراء البيانات والذكاء الاصطناعي
- السياسات والأنظمة:** الأطر التنظيمية لأنشطة البيانات والذكاء الاصطناعي وبرامج حوافز الشركات والكفاءات
- الاستثمار:** الصناديق الاستثمارية في البيانات والذكاء الاصطناعي وبرامج دعم المستثمرين
- البحث والابتكار:** التميز في البحث والتطوير والابتكار وحاضنات الابتكار والاختبار الوطنية في علم البيانات والذكاء الاصطناعي
- المنظومة:** خطط قطاعية في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي والمنصات الوطنية وبناء المدن الذكية وإنشاء مكاتب إدارة البيانات الحكومية

تظهر هذه الاستراتيجية الدعم الكامل الذي خصصته المملكة للاعتماد على البيانات والذكاء الاصطناعي كأحد المحفزات الرئيسية للتطور السريع الذي تشهده المملكة. ويتضح هذا الدعم من خلال إطلاق مبادرات رفيعة المستوى مثل التحضير للقمّة العالمية للذكاء الاصطناعي، وإنشاء منظومة حكومية متكاملة للبيانات والذكاء الاصطناعي وعلى رأسها الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى بناء شراكات قوية مع مؤسسات أكاديمية لتعزيز جهود البحث والابتكار وبناء المهارات المحلية. وفي موازاة ذلك، خصصت الحكومة استثمارات بمليارات الريالات لتقنيات البيانات والذكاء الاصطناعي.

علوّة على ذلك، تسهم مبادراتنا بشكل مباشر في أهداف رؤية 2030 وخطط التنمية.

تم وضع 15 مسار للمبادرات لتفعيل عملية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي

المحور	مسارات المبادرات
الطموح	المبادرات العالمية في البيانات والذكاء الاصطناعي: ترسيخ موقع المملكة بالمشاركة أو الإعداد لفعاليات ومبادرات عالمية في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي
الكفاءات	زيادة الوعي بعلم البيانات والذكاء الاصطناعي: غرس المهارات الأساسية في علم البيانات والذكاء الاصطناعي لدى القوى العاملة الوطنية ولدى الطلاب متخصصو البيانات والذكاء الاصطناعي: تخريج مواهب وطنية مستدامة كأخصائيين في علم البيانات والذكاء الاصطناعي خبراء البيانات والذكاء الاصطناعي: بناء قاعدة من علماء البيانات والذكاء الاصطناعي عبر شركات محلية ودولية على المستوى الأكاديمي والمهني
السياسات واللوائح التنظيمية	الأساطير التنظيمية: تفعيل أفضل النظم التشريعية لجمع وتوليد البيانات والاستخدام تطبيقات البيانات والذكاء الاصطناعي برنامج حوافز الشركات: تحفيز الشركات المحلية/الأجنبية في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي عبر إطار تنظيمي يتضمن حوافز مخصصة برنامج حوافز الكفاءات: جذب الكفاءات الأجنبية المتخصصة بالبيانات والذكاء الاصطناعي عبر سياسات هجرة جاذبة ومرحبة
الاستثمار	صناديق استثمارية في البيانات والذكاء الاصطناعي: تعزيز و تحفيز الاستثمار المحلي والخارجي من خلال صناديق استثمارية متخصصة في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي لمشاركة المخاطر برنامج دعم المستثمرين: دعم المستثمرين في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي عبر برنامج دعم متخصص لتقديم خدمات مهنية وإدارية
البحث والابتكار	التميز في البحث والتطوير والابتكار: الارتقاء بإمكانات وقدرات البحث والابتكار في الجامعات والمراكز البحثية في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي حاضنات الابتكار والاختبار الوطنية: إنشاء بيئة جاذبة للبحث والتطوير في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي بالمدن الجديدة/الذكية عبر شركات طويلة المدى
المنظومة	الخطط القطاعية للبيانات والذكاء الاصطناعي: تطوير البيانات والذكاء الاصطناعي في القطاعات المحددة كأولوية عبر خطة لكل قطاع منصات البيانات والذكاء الاصطناعي: بناء منصات متخصصة (احترافية / وتجريبية) لتطبيقات البيانات والذكاء الاصطناعي المدن الذكية: خلق بيئة "المدن الذكية" في المشاريع الضخمة والمدن الكبرى لجمع وتوليد البيانات وتطبيق الذكاء الاصطناعي مكاتب إدارة البيانات الحكومية: الارتقاء بممارسات إدارة البيانات واستخدام الذكاء الاصطناعي في القطاع الحكومي

- تركز مبادرة "الطموح" على تعزيز الشخصية الوطنية السعودية نحو الريادة العالمية في تشكيل ملامح قطاع البيانات والذكاء الاصطناعي
- تهدف مبادرات "المهارات" إلى تعزيز رأس المال البشري في المملكة من خلال توفير إمداد محلي ثابت من الكفاءات المتخصصة في البيانات والذكاء الاصطناعي لمواكبة ما ستحدثه هذه التقنية من تغييرات ثورية
- تمثل مبادرات "السياسات واللوائح التنظيمية" جزءاً من برنامج التحول التشريعي الوطني في المملكة وبناء البيئة التشريعية الأكثر تشجيعاً للشركات والمواهب المتخصصة في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي
- تركز مبادرات "الاستثمار" على دعم زيادة الأصول وتمكين اقتصاد المملكة من خلال استقطاب المستثمرين المحليين والأجانب لتحديد وتمويل فرص الاستثمار في قطاع البيانات والذكاء الاصطناعي في المملكة
- تستهدف مبادرات "البحث والابتكار" أفضل الكفاءات البشرية لتعزيز مهاراتهم من خلال تزويدهم ببيئة بحث وتطوير حديثة في المدن الجديدة والذكاء للريادة في الابتكار وتعظيم الأثر
- تهدف مبادرات "المنظومة" إلى تحفيز اعتماد تقنيات البيانات والذكاء الاصطناعي في المشاريع والمدن الكبرى، وتحسين الإنتاجية وجودة الخدمات والرفاهية

5.0

ولضمان ملاءمة وتركيز الجهود، تم تحديد خمسة قطاعات رئيسة كأولوية بناءً على رؤية 2030 واستراتيجيات برنامج تحقيق الرؤية و تقارير الميزانية والناتج المحلي الإجمالي للمملكة و تقارير الريادة الفكرية في مجال الذكاء الاصطناعي لتبني تقنيات البيانات والذكاء الاصطناعي

قطاع التعليم: تحقيق التوافق بين نظام التعليم واحتياجات سوق العمل، وتطوير المسيرة التعليمية للطلبة 

القطاع الحكومي: الوصول إلى قطاع حكومي قائم على استخدام التقنيات الذكية ويتسم بالفعالية والإنتاجية 

القطاع الصحي: تطوير خدمات الرعاية الوقائية، بالإضافة إلى استيعاب الطلب المتزايد على الخدمات الصحية 

قطاع الطاقة: رفع الطاقة الاستيعابية، وزيادة كفاءة قطاع الطاقة، وتطوير القطاعات الداعمة له 

قطاع النقل والمواصلات: بناء مركز لوجستي إقليمي، وإنشاء نظم تقوم على استخدام التقنيات الذكية في التنقل، وتعزيز السلامة المرورية في المدن 

ندرك أيضاً أن الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، من كل من الحكومة والقطاع الخاص، سيكون ضرورياً لدعم تطوير قطاع البيانات والذكاء الاصطناعي في المملكة. لذا من خلال إنشاء إطار سياس وتنظيمي مستقر وجاذب للاستثمارات في هذا القطاع، نسعى إلى جلب استثمارات تقدر بحوالي 75 مليار ريال استثمار أجنبي مباشر واستثمار محلي بحلول عام 2030. ومن المفترض أن يساهم هذا المبلغ الضخم في تطوير منظومة البيانات والذكاء الاصطناعي المحلية التي ستعود بالفائدة ليس فقط على الاقتصاد السعودي، ولكن أيضاً على المجتمع ككل.

ونتيجةً لذلك، فإن الترابط الوثيق بين المبادرات التي سنطلقها يهدف إلى تبوء المملكة مكانةً عالميةً في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي. وبصفتنا عضواً في مجموعة العشرين، يُتوقع منا السعي لاغتنام وتعظيم الفوائد التي توفرها البيانات والذكاء الاصطناعي ليس فقط لمواطنينا ولكن أيضاً للإنسانية كلها. أن نصبح مكاناً **”حيث أفضل ما في البيانات والذكاء الاصطناعي واقعاً“** يقتضي التزاماً قوياً على المدى الطويل، وهذا ما تدعونا إليه هذه الاستراتيجية.

